



نشكرك المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٩ / رجب / ١٤٢٨ هـ الموافق ٧/٢٣ / ٢٠٠٧ برئاسة القاضي السيد منعت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوقي محمد السامي و جعفر ناصر حسين و تكريم طه محمد و تكريم أحمد سليمان و محمد صائب القشيبندي و عهود صالح التميمي و ميقاتيل شمشون شن كوركيس و حسين أبو التمن العائونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

التميز / المدعى عليه / رئيس مجلس محافظة النجف الأشرف / إضافة لوظيفته /

وخلية المحامي عبد الحسين الموسوي

التميز عليهم / المدعين / ١- عبد القاسم عبد الله عوده

٢- عبد الحسين لعبيي نومان

٣- حبيب عزيز محسن

الإدعاء

ادعى المدعون (التميز عليهم) لدى محكمة القضاء الإداري بالمدعى العرفية ٧/إقضاء ادري / ٢٠٠٧ بأن المدعى عليه (التميز) قد أصدر قراره الإداري (٨٠) في ٢٨/١١/٢٠٠٦ المتضمن بإقالة المدعين من عضوية المجلس الاستشاري لتأهية المشخاب ولدى التدقيق من المحكمة أعلاه تبين بأن المدعى عليه إضافة لوظيفته (التميز) قد أصدر الامر (٨٠) في ٢٨/١١/٢٠٠٦ دون أن يستند الى أي سند في القانون ، فاستور العراق قد نص في الفقرة (رابعاً) من المادة (١٢٢) على تنظيم قانون انتخاب مجلس المحافظة وصلاحيته) وحيث لم يصدر تشريع ينظم ذلك الحد الآن ، كما ان وزارة الدولة لشؤون المحافظات قد جاء في أعضائها ٢٠٠١

(١) (يبيع)



فسى ٢٠٠٤/٨/١ (بتمتع كل مجلس من المجالس الاخرى صعوداً ونزولاً أى أن مجلس القضاء مستقل فى عمله عن مجلس المحافظة ومجالس الاقاليم كما ان مجلس الناحية مستقل بعمله عن مجلس القرية او القضاء). أصدرت محكمة القضاء الاداري حكماً غيابياً يقضى بالغاء الفقرات (ثالثاً وخامساً وسادساً) من الامر (٨٠) الصادر من مجلس محافظة النجف الأشرف بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٦ والزام المدعى عليه (المميز) باعادتهم الى عضوية المجلس الاستشاري فى المشخاب . ولعدم قناعة المميز بالقرار المذكور طلب نقضه لاسباب التي اوردها بلائحته التمييزية المقدمة الى المحكمة الاتحادية العليا والمدفوع عنها الرسم فى ١٩/٦/٢٠٠٧ .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم خارج المدة القانونية ، ذلك أن حكم محكمة القضاء الاداري المطعون فيه كان قد صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ وتبلغ به المميز اضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٩ وطعن فيه ودفع الرسم عن الطعن بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ . وحيث ان مدة الطعن هي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار استناداً لاحكام المادة (٧) ثانياً / ط) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ فتكون مدة الطعن قد انتهت بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ ، وحيث ان المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن فى الاحكام والقرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق فى الطعن ونقضى المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدد القانونية استناداً للمادة (١٧٧) من قانون المرافعات المدنية . وعليه قرر رد الطعن (يتبع)

كوّماري عيران
داد كاي بالآي ئيئتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠٠٧ / اتحادية / تمييز / ٩
أعام / ٩

التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٩ / رجب /
١٤٢٨ هـ الموافق ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٧ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون هس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

علي حسان